

تشخيص واقع إمكانيات ومعوقات التنمية السياحية في منطقة -درنة ليبيا- " دراسة نظرية تحليلية"

Diagnosing the reality of the potentials and obstacles of tourism development in Derna region- Libya "Analytical Theoretical Study"

أ. أسامة عاشور سعيد اليماني¹

كلية السياحة والآثار - جامعة عمر المختار - ليبيا

elymani1977@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/01/08

تاريخ القبول: 2022/05/29

تاريخ الارسال: 2022/05/05

ملخص:

تمثل التنمية السياحية عماد بناء الدولة ومستقبلها، وتعد التنمية في الوقت الحاضر الهدف الأساسي لاستراتيجيات وخطط الدولة، خاصة إذا ارتبطت بوجود مصادر الجذب السياحي المتعددة والمتمثلة في المواقع الطبيعية والأثرية والتاريخية. يعرض البحث تشخيص لواقع إمكانيات التنمية السياحية في منطقة درنة الواقعة في شرق ليبيا ومعوقات هذه التنمية، وتوصلت الدراسة إلا أنه يوجد مصادر جذب سياحي متعددة طبيعية وتاريخية، ولكن لم يتم التخطيط لاستغلالها على النحو الأمثل نتيجة عدة معوقات أهمها غياب الاستقرار السياسي في البلاد، فضلا عن معوقات أخرى اجتماعية واقتصادية وتشريعية وغياب الكوادر العلمية المتخصصة والمدرّبة مما أدى ب إلى إضعاف فرص قيام النشاط السياحي في المنطقة وتحقيق التنمية السياحية فيها في المستقبل. وتضع الدراسة بعض التصورات الهامة الخاصة بفرص قيام التنمية السياحية في درنة وكيفية الاستفادة من مقوماتها السياحية المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية ، واقع، إمكانيات ، درنة ، ليبيا.

Abstract,

Diagnosing the reality of the potentials and obstacles of tourism development in Derna region- Libya "Analytical Theoretical Study"

Tourism development is regarded to as the mainstay of building the state and its future, the development at the present time is a primary goal for the strategies and plans of the state, especially if it is linked to the presence of multiple sources of tourist attraction represented in natural, archaeological and historical sites. The research concludes that there are multiple natural and historical tourist attractions, which are not planned to be optimally exploited as a result of several obstacles, the most important of which is the absence of political stability in the country, as well as other social, economic and legislative obstacles and the absence of specialized and trained scientific staff, which constantly leads to weakening the opportunities for developing tourism activity in the region and achieve tourism progress in the future. The research suggests some

1 أسامة عاشور سعيد اليماني ، الإيميل: Elymani1977@gmail.com

important perceptions of the opportunities for tourism development in Derna and how to take advantage of its diverse tourism components.

Keywords: Tourism development, reality , potential , Derna , Libya.

مقدمة:

أصبح لزاما على الدول الاستفادة من السياحة في تنمية وتطوير المواقع الأثرية والتاريخية المختلفة من خلال وضع و تغيير السياسات بغرض تعظيم عائدات السياحة في المقاصد السياحية أو التمهيد لإقامة تنمية سياحية منشودة في الدول التي تعاني عدم استغلال مقدراتها وثرواتها السياحية مع تذليل المشاكل والعقبات التي تعرقل مسيرة هذه التنمية ، جنبا إلى جنب مع توظيف كافة إمكانياتها المتاحة لتحقيق أهداف التنمية ؛ وتعتبر التنمية السياحية أحد الأساليب الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة عن طريق عمل نوع من التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، لاحتراز التقدم في نوعية الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين .ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي إلا بتحقيق الأهداف المحلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية على اختلافها ومن بينها القطاع السياحي .فالعامل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت ذاته هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

تعتبر التنمية السياحية المتوازنة والمستدامة من أحدث المفاهيم السياحية، وتشمل مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق التوسع المستمر المتوازن في الموارد السياحية، وزيادة الجودة وترشيد الإنتاجية في مختلف الخدمات السياحية، سواء كان ذلك بالنسبة للسياحة الدولية أو الداخلية، وهي عملية مركبة المكونات، متشعبة الجوانب تضم عناصر متعددة متداخلة ومتفاعلة تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولي من إطار طبيعي وتراث حضاري على ضوء طلب سياحي متنوع يتواءم ويتزامن مع تنمية العرض السياحي (زين الدين، 216).

ومن خلال هذه النظرة الشاملة للتنمية السياحية المستقبلية تم تناول واقع التنمية السياحية في بلدية درنة و المواقع الأثرية والسياحية المحاذية لها "رأس الهلال الأثرون -كرسة...الح" والتي تزخر بوجود مقومات سياحية كثيرة ومتنوعة طبيعية وبشرية، ومن ثم البحث في كيفية استثمارها وكيفية تجاوز العقبات المختلفة وفقا لأسس التنمية السياحية المستدامة.

-إشكالية البحث:

يعاني القطاع السياحي في ليبيا من العمل في إطار عشوائي غير منظم، فلم تنجح وزارة السياحة ، وهي الجهة الرسمية القائمة على تنظيم وتطوير السياحة ، في عمل أي خطط خاصة بالتنمية السياحية في ليبيا أو وضع أي تصورات للوضع السياحي القائم، أو تحقيق مستويات من التوافق والتشابه بين القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف التنمية السياحية، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها منطقة الدراسة "مدينة درنة وضواحيها" على خارطة السياحة المحلية، لما تمتلكه من مقومات سياحية متعددة، إلا أن هناك إخفاق واضح في تسخيرها لصالح التنمية السياحية سواء من جانب وزارة السياحة أو من جانب سياسة الدولة ككل والتي تؤثر في توجهات الوزارة السياحية.

وهنا بعض التساؤلات المرتبطة بمشكلة البحث:

1- هل تمتلك منطقة درنة من المقومات والإمكانيات ما يجعلها منطقة سياحية؟

2- ما هو واقع التنمية السياحية في منطقة درنة؟

3- ما هي المعوقات التي تعرقل قيام التنمية السياحية في منطقة درنة؟

-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- توضيح أهمية السياحة في تنمية منطقة درنة.

2- إبراز مقومات الجذب السياحي الطبيعية والبشرية في منطقة درنة.

3- التعرف على المعوقات والمشاكل التي تعرقل دون تطوير وتنمية المنطقة سياحياً.

-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لأسباب متعددة يأتي في مقدمتها وجود تخطيط وعشوائية كبيرة من جانب المسؤولين عن القطاع السياحي في الدولة الليبية بشأن التعامل الجدي مع قضية التطوير السياحي لأهم المناطق التاريخية والأثرية في ليبيا ومن ضمنها منطقة درنة والتي تزخر بعدة مقومات سياحية هامة،، كما تأتي أهمية الدراسة بسبب الوقوف على الوضع الحقيقي للمقدرات السياحية لمنطقة الدراسة وكيفية الاستفادة منها في نفس الوقت الذي يتم فيه عرض أهم تلك العراقيل التي تحول دون الاستفادة من هذه المقدرات السياحية، بالإضافة إلى عرض التوصيات الهامة الكفيلة بالتخلص منها والتمهيد لإقامة تنمية وتطوير سياحي في المستقبل.

-منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض استعراض كافة المفاهيم والأفكار النظرية المتعلقة بظاهرة الدراسة، مع استخدام التحليل الوصفي لاستخلاص أهم المعلومات والحقائق ذات الصلة التي تمهد للوصول إلى الإجابات الخاصة بتساؤلات الدراسة.

-أقسام الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- يتناول المحور الأول عمل استعراض شامل لعملية التنمية السياحية من حيث أهميتها، عناصرها وأهدافها مع عرض أهمية التنمية السياحية بالنسبة لليبيا وأهم معوقات تطبيقها .

- فيما يتناول المحور الثاني الحديث عن منطقة الدراسة "مدينة درنة وضواحيها"، من حيث تسليط الضوء على إمكانياتها ومقوماتها السياحية المختلفة مع استعراض المعوقات المختلفة التي تحول دون الاستفادة من أي مقدرات سياحية محتملة.

-الدراسات السابقة:

على الرغم من ندرة تلك الدراسات التي تهتم بواقع السياحة الليبية، إلا أنه قد عكفت بعض الدراسات الاقتصادية المحلية والدولية على تقييم الوضع السياحي في ليبيا والوقوف على المقومات السياحية لهذه الدولة ومقاصدها السياحية المختلفة من حيث تقييم أداء الاقتصاد السياحي الليبي وتشخيص أهمية صناعة السياحة ومعرفة أوجه القوة والضعف داخل أركان القطاع

السياحي من خلال تقييم سياسات الدولة نحو صناعة السياحة، وأشار (الغزواني، ناصر 2016) إلى أن تفعيل دور السياحة في ليبيا هو ضرورة اقتصادية في دولة تعاني من خلل ملحوظ في هياكل الانتاج ومن نقص في العمالة الماهرة، وذهب كل من (بن سعود والعالم، 2019) إلى أن ليبيا ككتلة جذب سياحي رئيسية مرشحة إلى أن تكون مركز الجذب السياحي الأول في العالم، إلا أن عدم وجود استقرار أمني واقتصادي وسياسي يؤثر سلبا على القطاع السياحي فضلا على هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والمؤدي إلى ضعف القطاع الخاص والذي ترتب عليه انخفاض تنافسية القطاع السياحي الليبي على المستويين المحلي والدولي، وهو نفس الرأي الذي توصلت إليه دراسة (الدعوكي، 2018) في جانبها العملي من حيث وجود مشاكل وعدم وجود خطط سياحية أو دراسات ذات جدوى في تطوير الاستثمار السياحي في ليبيا. وكذلك شددت دراسة كل من (الكريوي وأخرون، 2019) على ضرورة إنشاء مركز للمعلومات السياحية في مدينة شحات الليبية وفق أحدث تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الاهتمام برفع مستوى الوعي الصحي بين أفراد المجتمع ببث برامج توعية في وسائل الإعلام المختلفة عن أهمية السياحة للمجتمع المحلي، وفي ضمن نفس السياق أشارت دراسة (الغزواني والنفاتي، 2021) إلى ضرورة تطوير المؤسسات السياحية لبرامج الدعاية والإعلان من خلال الوسائل المختلفة مثل إقامة المعارض الوطنية وبرامج ترويج السياحة في التلفاز وغير ذلك من وسائل من شأنها أن تعمل على إثارة الحواس المختلفة للمواطنين وتدفعهم إلى استهلاك المنتجات السياحية.

المحور الأول: التنمية السياحية (الطبيعة - العناصر - الأهمية):

أولا: طبيعة التنمية السياحية:

1-تعريف التنمية السياحية

التنمية هي توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك، والتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وهي عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء وتركيب المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لهذه المنطقة، بما يتفق مع طلب أو احتياجات الحركة السياحية، وذلك بهدف تكوين قاعدة اقتصادية فعالة يتحقق بموجبها تزايد نمو الحركة السياحية إلى المنطقة، وبالتالي تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط السياحي (زين الدين، 2016).

وقد شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح بما كان له آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية كبيرة طالت كل بقعة من بقاع المعمورة، والنمو السياحي له منافع اقتصادية كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح والبلدان المرسلة لهم على حد سواء. وتشكل تلك المنافع، وعلى رأسها زيادة المداخيل من العملات الأجنبية والإسهام في الإيرادات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل، الحافز الأساسي لكل بلد، وخصوصا البلدان النامية، كي يسعى لأن يصبح نقطة جذب سياحي (دبور، 2004). وتعتبر قضية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة عند دول كثيرة في العالم لتأثيرها الإيجابي في كل من الدخل الفردي الحقيقي والدخل القومي، وللتنمية السياحية توغل في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة (كفاي، 1987).

2-عناصر التنمية السياحية:

أ-عناصر الجذب السياحي الطبيعية: وهي تلك المشكلة بفعل الخالق ولا دخل للإنسان مطلقا في تكوينها ،وتشمل السطح والمناخ والغابات والطبيعة والشواطئ والسواحل والبحار والبحيراتالخ،

ب-عناصر الجذب السياحي البشرية: تكون من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمعابد والقصور والمساجد والكنائس والقلاعالخ.

ج- النقل بأنواعه: النقل يعتبر عصب الحركة السياحية، ولا يمكن إتمام أو تنفيذ أي برنامج سياحي معين بدون وسائل النقل المختلفة سواء الجوية منها أو البرية أو البحرية. وقد لعب تطور وسائل النقل الكبير من الناحية التكنولوجية دورا هاما في حدوث طفرة كبيرة في العالم خاصة في المائة وخمسون سنة الأخيرة حيث أصبحت وسائل النقل والمواصلات أكثر سرعة ، أكثر أمانا وأكثر راحة للمسافرين، وفي البداية نجد أن اختفاء وسائل النقل البدائية مثل الجمال والعربات التي تجرها الخيل واستبدالها بالسكك الحديدية قد شكل نقطة انطلاق كبيرة لتطور الحركة السياحية (Columbo et al,1997)

د-أماكن الإقامة مثل الفنادق والموتيلات والبنسيوناتالخ، وصناعة الإقامة والتي يشار إليها أيضا بصناعة خدمات الإقامة Lodging Industry وصناعة الطعام والشراب والتي يشار إليها أيضا ضمن هذا السياق بصناعة تقديم الطعام Catering Industry يشتملان على مجموعة متنوعة من التسهيلات ويعتبران جزء حيوي من أجزاء صناعة السفر والسياحة .وفي كل مكان يذهب إليه المسافر دائما ما يحتاج إلى مكان للنوم ومكان لكي يأكل فيه، وصناعة الإقامة تشتمل على مجموعة كبيرة من التسهيلات تتراوح ما بين المنتجعات الفخمة إلى منشآت الإقامة المتواضعة للنوم والإفطار، وهذه السلسلة من التسهيلات تعكس الحاجات والتفضيلات المختلفة للمسافرين وحركة السوق(Gee&Sola,1999)

هـ-خدمات البنية التحتية مثل المياه والكهرباء والاتصالات، وهي مشاريع ضرورية للتنمية السياحية ينفذها القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معا. وتوافر خدمات البنية الأساسية وارتفاع كفاءتها يعني وجود مقوم رئيسي من مقومات الجذب السياحي يقوي من قوة جذب المقومات الطبيعية والبشرية لتعمل جميعها في منظومة واحدة تساعد على نجاح النشاط السياحي في أي منطقة سياحية ، ولاشك أن اختلاف حجم الحركة السياحية بين الدول التي تملك مقومات جذب سياحية طبيعية وبشرية متشابهة يفسره اختلاف مستويات البنية الأساسية بين هذه الدول (بكير, 2001)

و-التسهيلات المعاونة: تتمثل تلك التسهيلات في تلك المحلات والأنشطة التجارية البسيطة الموجودة في مناطق الإجازات وهي تنقسم إلى نوعين : **النوع الأول** هو تلك المحلات التي توجه أنشطتها بصفة خاصة إلى السائحين مثل محلات بيع التذكارات السياحية ومحلات التحف ، **والنوع الثاني** يتمثل في تلك المحلات التي توجه أنشطتها وخدماتها إلى سكان المنطقة الدائمين ويستفيد منها السائحين مثل البنوك والصيدليات والمطاعم الشعبية ومحلات المواد الغذائية والملاهي ودور اللهو والتسليةالخ.

3-أهمية التنمية السياحية:**أ-الأهمية الاجتماعية والثقافية:**

تعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط الحياة، والقضاء على البطالة والفقر. ودائما ما تترك السياحة أثارها على مختلف نواحي الحياة في المجتمع الذي يتجه بقوة ونشاطه الى التنمية السياحية، وتعتبر الآثار الاجتماعية للسياحة واضحة جداً على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة مثل الطابع العام للمجتمع وبعض الظواهر الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد ومن أهم العوامل لحدوث هذه الآثار هو التداخل بين المواطنين والسائحين خاصة من لهم علاقة مباشرة مع السائحين مثل العاملين بشركات السياحة والفنادق والارشاد السياحي ولهذه الطوائف من العاملين مواصفات خاصة تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة تامة، كما تؤثر السياحة على المجتمع الدولي بالإسهام في إفشاء جو من السلام والامن العالمي مما يخفض من حدة التوتر الدولي ويعمل على زيادة روح المودة والتفاهم العالمي بين المجتمعات والشعوب المختلفة (الكحلي، 2001). ومن أهم مظاهر التطور الثقافي هو تعريف المواطنين بتراثهم الثقافي وإدراك أهمية وقيمة التراث الوطني وأهمية الانتماء الوطني وتكوين الشخصية القومية فضلاً عن أهمية اختلاط أفراد المجتمع المضيف بالسائحين وما يمكن أن ينقلوه منهم من سمات ايجابية مختلفة مثل اللغة والعادات والتقاليد المختلفة.

ب-الأهمية الاقتصادية:

تلعب السياحة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتحتل مكاناً مرموقاً واهتماماً عالمياً من جانب الحكومات والخبراء حيث الاصرار على أن الدولة التي اخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي فيها تأخذ طريقها نحو التنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي، ويظهر الأثر الاقتصادي للسياحة في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الاجنبي مما يعطي الدفعة اللازمة للتنمية بتوفير أكبر قدر من العملات الاجنبية التي ينفقها السائحون خلال مدة اقامتهم على مختلف الخدمات والسلع السياحية وغير السياحية كما أن هذا الانفاق السياحي يحقق أثراً مضاعفاً إذا أعيد إنفاقه عدداً من المرات على تحسين السلع والخدمات مما يؤدي الى مضاعفة هذا الدخل. ولا تقتصر الفائدة التي تعود على الاقتصاد القومي من النشاط السياحي الجاري بل أن الانفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغذي قطاع السياحة بما يحتاجه من سلع وخدمات، كما يمكن للحكومة التحكم في مساهمة السياحة في الإيرادات الحكومية بالقدر الذي تحتاجه متمثلاً في أشكال ضريبية مباشرة وغير مباشرة على الارباح التجارية والصناعية والجمركية.

وفي مجال إيجاد فرص العمل المتعددة فان الأنشطة السياحية تحقق عمالة وطنية مباشرة تتمثل في العاملين في شركات السياحة والفنادق والشقق المفروشة والمحال السياحية والمرشدين السياحيين وعمالة وطنية غير مباشرة تحققها القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد.

ج- الأهمية السياسية:

إذا كانت الأهمية الاقتصادية هي الدعامة التي تستند عليها السياحة بعد أن أتضح الدور الكبير الذي تلعبه في توازن وتحسين ميزان مدفوعات الدول المختلفة بما توفره من عملات حرة بطريقة مستمرة ومزنة، إلا أن آثارها تمتد إلى نواحي ومجالات أخرى،

ومنها الآثار السياسية التي لا يمكن إغفالها، فالجتمتع الدولي تحكمه سياسات متنوعة لدول متباعدة المذاهب والعقائد والاتجاهات، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمات والهيئات الدولية بهدف تقريب وجهات النظر والحد من النزاع والتصادم الذي تثيره التيارات المضادة للمصالح المتعارضة، إلا أن العلاقات الدولية مازالت تعاني من حين لآخر من عوامل التوتر والقلق والصراع، من هنا برز الأثر السياسي للسياسة باعتبارها أداة فعالة وإيجابية في إزالة التناقضات وتقليل الفوارق بين الشعوب بما يحقق التفاهم والتجاوب بينها (عبد اللطيف، 1994).

وفي الدول العربية تبرز السياحة لما لها من أهمية بالغة من الناحية السياسية خاصة مع وجود ثروات سياحية كبيرة في بعض الدول العربية، خاصة الثروات التاريخية، باعتبار أن دول المشرق العربي هي "مهد الحضارات"، وتأتي هذه الأهمية بسبب ذلك الصراع والتوتر الذي تعيشه هذه الدول العربية مع بعض الأطراف الخارجية ونتيجة لما يتم تصويره من مفاهيم خاطئة عن بعض هذه الدول في بعض وسائل الإعلام الغربية وتصويرها للمجتمعات العربية والإسلامية بأنها مجتمعات تقوم على العنف والإرهاب ورفض الطرف الآخر. هذا ومن الممكن هنا حصر أهمية السياحة للدول العربية وخاصة ليبيا من خلال تصحيح بعض هذه الأفكار الخاطئة المنتشرة في العديد من وسائل الاعلام الغربية عن الدول العربية وكسب ود وتأيد الشعوب الغربية نحو القضايا العربية الهامة.

د- الأهمية البيئية:

إن السياحة والبيئة هما وجهان لعملة واحدة، والحفاظ على البيئة الطبيعية دائما نظيفة ومزدهرة يؤدي إلى ترويج النشاط السياحي في أي مقصد معين، والقيام بعكس ذلك يؤدي بالطبع إلى تشويه سمعة ومكانة هذا المقصد السياحي، فالعلاقة بين السياحة والبيئة كلما كانت قوية ومتراصة فإن ذلك ينتج عنه وجود استفادة متبادلة بين الطرفين بحيث لا يقتصر الأمر هنا على استفادة البيئة فقط من السياحة، ولكن السياحة أيضا تستفيد من البيئة في تحقيق الرواج المطلوب. هذا وتستفيد البيئة من السياحة بالقدر الذي يتم فيه توظيف عدة أنواع أو نشاطات سياحية داخل هذه البيئة بكافة أشكالها وصورها وكذلك بالقدر الذي يسمح بالقيام بعمليات المحافظة على البيئة وصيانتها كثروة قومية هائلة للدولة. إن البيئة الطبيعية بمكوناتها المختلفة هي أساس النشاط السياحي والعمود الفقري له ومن أقوى عوامل الجذب السياحي على الإطلاق، فالإنسان أينما كان دائما ما تستهويه مشاهدة هذه البيئة والتمتع بجمالها سواء كانت أنهار أو جبال أو صحراء أو بحيرات، ومما لاشك فيه فإن هذا الأمر يفرض على الدول التي تتمتع بتوفر هذه المقومات مسئوليات كبيرة من أجل حمايتها والمحافظة عليها وعلى نظافتها وإقامة التسهيلات السياحية المختلفة فيها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق رواج سياحي كبير. وهنا، وقعت منظمة السياحة العالمية WTO وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاقا وإعلانا مشتركا للتآخي بين السياحة والبيئة عام 1982 وأنشأت لجنة دائمة بإسم "الجنة السياحة والبيئة" تقوم بنشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم، وقد عقدت اجتماعها في أكتوبر سنة 1997 في اسطنبول " تركيا" تحت شعار (السياحة قطاع رائد في القرن الحادي والعشرين من أجل فرص العمل وحماية البيئة) (السياسي، 2001).

ثانياً: التنمية السياحية في ليبيا (التقييم والمعوقات):

إن تفعيل دور السياحة في ليبيا هو ضرورة اقتصادية في دولة تعاني من خلل ملحوظ في هياكل الانتاج ومن نقص في العمالة الماهرة، وقطاع السياحة في هذه الحالة بوصفه قطاع خدمي بإمكانه أن يتبوأ زيادة التنمية والإنتاج في البلاد من خلال ذلك الطلب الذي يخلقه على سلع ومنتجات القطاعات الأخرى وينعكس ذلك على نمو هذه القطاعات مثل الزراعة والصناعة والقطاعات المالية. والطلب على السياحة هنا هو طلب نهائي، وذلك بوسعه أن يساهم ويعجل من تنمية القطاعات المختلفة. إن هذه الضرورة الاقتصادية للسياحة في ليبيا يحتملها طبيعة الاقتصاد الليبي كاققتصاد صغير الحجم نسبياً ولا يتميز بكثافة الهيكل الانتاجي وهيمنة قطاع واحد على صادرات الدولة، انطلاقاً من ذلك يستطيع قطاع السياحة دعم الاقتصاد الوطني الليبي لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرص جديدة للأيدي العاملة وينمي الإيرادات الواردة من العملات التي يتم تداولها في التجارة الدولية لأن عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر تسمى صادرات غير منظورة، فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة تزيد قدرتها على التعاقد مع الخارج ، ومن ثم سداد ديونها. وتشكل ليبيا كتلة جذب سياحي رئيسية مرشحة لتكون مركز الجذب الأول على خريطة السياحة العالمية فهي بموقعها الجغرافي في الاستراتيجية تحتل موقع القلب وهمزة الوصل بين قارات العالم، ويتفاعل الموقع الجغرافي للبيبا مع عمقها الحضاري والتاريخي كمهد للحضارات القديمة، مما يضيف إلى وجودها السياحي ميزة فريدة تجعلها مقصداً هاماً ومتنوعاً يشد إليه الحركة السياحية العالمية.

وبالرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول، إلا أنه في ليبيا لم يرقى إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه وبقيت انجازاته محدودة إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة. أيضاً يشير الواقع إلى أن نصيب ليبيا من مجمل السياحة العالمية ضئيل جداً مقارنة مع إمكاناتها الضخمة ، بل ويمكن القول أنه لا وجود لها على الخارطة السياحية العالمية، وحسب تقرير (لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الاوسط 2018) اقتصرَت البيانات عن السياح الوافدين للشرق الاوسط وشمال افريقيا والأسواق المصدرة للسياحة والاستثمارات المخطط لها والعوامل التي تعمل على تطوير السياحة وآفاقها ولم تتم الإشارة إلى ليبيا كما لم تتم الإشارة إليها في أغلب التقارير الدولية مثل تقرير تنافسية السفر والسياحة The travel and Tourism Competitiveness Report . أيضاً لا توجد بيانات ومعلومات كافية عن هذا القطاع لدى الهيئة العامة للسياحة في ليبيا ولا في موقعها الإلكتروني. ومع توجه الدولة الاشتراكي ابتداء من فترة السبعينات ، قامت الدولة بإلغاء الدور المتعلق بالقطاع الخاص والمسائل المتعلقة بالمراجحات التجارية وتولت هي مسؤولية الإشراف المباشر على ثروات ومقدرات المجتمع، وفي السنوات الأخيرة حتى عام 2011 توجهت الدولة إلى تشجيع دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وقامت بخصخصة عدد من المؤسسات الحكومية المختلفة بشكل كامل أو جزئي.

ولكن رغم ذلك ، لم تنجح هذه السياسة بسبب بعض العوائق التنظيمية والروتينية والفساد المالي والإداري.... الخ ، بحيث أعاق عمل القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع السياحة والتي تبدو في حالة يرثى لها ، وكان من المفترض هنا مع توجه الدولة الاشتراكي وسيطرة الاقتصاد الموجه على مقاليد الأمور أن يكون للدولة الدور الأكبر في تخطيط وتنمية القطاع السياحي ، حيث يبلغ التخطيط ذروة الأهمية في الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الموجه لأن تعبئة إمكانيات الدولة وتوجيه الانتاج

فيها بمعرفة الدولة يضيف عليها مسؤوليات جسام تقتضي أن يكون هذا التوجيه وتلك التبعة موجّهين بغاية معينة وهي الهدف العام . وبما أن التنمية السياحية تقتضي حدوث توازن هام وضروري بين دوري القطاعين العام والخاص , فإن ذلك لم يحدث في ليبيا , بل حدث الأسوأ من ذلك , حيث أنه لم يكن هناك أي دور فعلي في الأساس لأحدهما في حدوث تنمية سياحية (الغزواني، 2016)

إن تقييم وضع التنمية السياحية في ليبيا لا يكون بمنأى عن عرض تلك المؤشرات الخاصة بصناعة السياحة من حيث معدلات الأداء المختلفة الخاصة بالطلب السياحي ومدى توفر التسهيلات السياحية المتنوعة المرتبطة بالعرض السياحي ومعرفة مدى قدرة القطاع السياحي على المنافسة الإقليمية والدولية " من خلال التقارير الدولية ذات الصلة" أو محاولة وضع تصورات لذلك الأمر في حال انعدامها ويعد نموذج Porter's Five Forces ذو القوة الخماسية من أهم المؤشرات التي تقيس مدة تنافسية القطاع السياحي مدى إمكانية تنمية هذا القطاع مع قياس الدور الحكومي في هذا الأمر ، فضلا عن قياس مساهمات القطاعين العام والخاص ومنظومة البائعين والمشتريين داخل القطاع، بحيث أن هذا النموذج يكون دافع كبير لصانعي القرار ومدراء القطاع في اتخاذ القرارات المستقبلية (العالم، بن سعود 2020)

وهناك العديد من الدراسات (المقبرحي 2003) ودراسة (الكاسح 2012) صنفت العوائق والصعوبات التي تواجه القطاع السياحي إلى معوقات اقتصادية، معوقات اجتماعية، معوقات سياسية، معوقات إدارية... الخ وهذه الصعوبات تنقسم إلى صعوبات خارجية نتيجة البيئة المحيطة بالقطاع و صعوبات داخلية تخص القطاع نفسه , وكما أتضح من خلال تطبيق نموذج بورتر على القطاع السياحي الليبي يوضح الجدول التالي هذه الصعوبات :

جدول(1): أهم الصعوبات التي تواجه القطاع السياحي في ليبيا

صعوبات خارجية	صعوبات داخلية
تحكم الدولة في النظام الاقتصادي	غياب التنسيق بين موظفي القطاع السياحي
عدم الاستقرار الأمني	عدم تطور مستويات البنية التحتية
تقلب الأوضاع السياسية	عدم استقرار اللوائح والقوانين
عدم الثبات الاقتصادي	انخفاض دور الحرف والصناعات اليدوية
ندرة البيانات والمعلومات عن القطاع	تدني مستوى الخدمات السياحية
انخفاض مساهمات القطاع الخاص	غياب التسويق والترويج السياحي
عدم وجود رؤية واضحة للسياحة	الافتقار للعمالة المدربة الماهرة
وجود منافسة عالية من مصر وتونس	ضعف دور وكالات السفر والسياحة
انعدام التخطيط للمواقع السياحية	ارتفاع سعر الخدمات السياحية
عدم وجود خطة لترميم المواقع الأثرية	قلة عدد المعاهد والكلليات السياحية المتخصصة
التقصير في دور وسائل الإعلام السياحي	انخفاض مستويات تعلم اللغات الأجنبية
عدم استقرار هيكلية إدارة القطاع السياحي	عدم توفير خدمات النقل كميًا وكيفيًا
ضعف تواصل القطاع مع باقي القطاعات	انخفاض مستويات الأجور والمرتبات
عدم تطوير التشريعات السياحية	ضعف وتدني الحوافز المقدمة للشباب

المصدر: (العالم، بن سعود، 2020)

المحور الثاني: دراسة منطقة درنة سياحيا

أولاً: موقع وأهمية درنة:

درنة هي واحدة من المدن الليبية الجبلية التي تمتاز بمياهها العذبة المتدفقة، وأحراشها الجبلية، ويطلق عليها لقب لؤلؤة برقة، وتزخر المدينة كثيراً بوقوع أحداث تاريخية عريقة فيها؛ حيث أسس الإغريق قريها أيام الفترة الهلنستية في العصر الروماني أربع مدن و كانت تعرف باسم إيراسا. وتقع درنة جغرافيا في الجهة الشمالية الشرقية من ليبيا، وتحديداً على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يحدها من الجهة الشمالية البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الجهة الجنوبية سلسلة واحدة من تلال الجبل الأخضر، كما تقسم المدينة إلى قسمين بفعل مجرى الوادي المعروف باسم وادي درنة. وتنقسم المدينة إلى عدة أحياء وهي حي باب طبرق، وحي المغار، وحي باب شيحا، وحي الجبيلة، وحي الساحل الشرقي، وحي وادي امبخ، وحي الساحل الغربي، وحي الكوي وبو منصور، وحي الفتايح. ومن أهم الشوارع شارع البحر، وشارع الصوان، وشارع شهداء الزاوية، وشارع الفنار، وشارع الرشيد، وشارع أحمد الرفاعي، وشارع عمر فائق شنيب، وشارع إبراهيم اسطى عمر، وشارع الكنيسة، وشارع البلاد، وشارع الجامع، وشارع اليهود، وشارع بلال، وشارع عمر المختار، وقد بلغ عدد سكان درنة عام 2011 نحو 80000 نسمة (خليفة، 2019). ويبلغ وفق بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية عام 2020 " مع ضواحيها" نحو 200 ألف نسمة وتتميز المدينة بمناخ معتدل في فصل الربيع والصيف، ومناخ بارد في الشتاء والخريف، ولها مقومات سياحية تمتد إلى وجود مناطق جبلية ذات طبيعة خلابة مثل منطقتي الأثرون ورأس الهلال بالإضافة إلى وجود شواطئ وأودية ومنتجعات صيفية جميلة تابعة لها مثل منتجع إيميليا ووادي الخبطة وشواطئ رأس التين مما يجعلها منطقة جذابة وذات مغريات سياحية هامة إذا ما استهدفت الدولة المنطقة من خلال تطويرها وتنشيطها سياحيا.

الشكل رقم (1): صورة لمدينة درنة والمدينة القديمة بالمنطقة



المصدر: libyaakhbar.com

2- أبرز المقومات السياحية في منطقة درنة:

أ- شاطئ رأس التين : يعد شاطئ رأس التين " الواقع شرق درنة" من الوجهات السياحية الموجودة في مدينة درنة، والذي يتميز بكونه واحداً من أجمل الشواطئ في ليبيا، وبالإضافة إلى جمال الطبيعة , فإنّ الأنشطة المتعددة التي يستطيع الزوار ممارستها جعلته مقصداً للسياحة؛ حيث يستطيع الزوار ممارسة السباحة، والرياضات المائية المتنوعة، وتناول الطعام والمشروبات المختلفة عند مطاعم ومقاهي الشاطئ.

ب- ميدان الصحابة : يعد ميدان الصحابة من أهم الميادين الثلاث المتواجدة في درنة، حيث يعتبر من المعالم المشهورة التي تميز المدينة من الناحية التاريخية والذي يستقطب السياح القاصدين لهذه المدينة ويشمل أحد أكبر وأهم مساجد المدينة والقاعات الاجتماعية والمكتبة المرتبطة به.

ج- المساجد والكنائس المتنوعة : تحتوي مدينة درنة على العديد من المساجد والكنائس التي تستقطب الزوار، حيث أن مسجد العتيق يعد من أقدم وأشهر المساجد فيها، ومن أشهر الكنائس في المدينة الكنيسة البيزنطية والكنيسة الكاثوليكية حيث كان تشييدهما بسبب تواجد القوى الأوروبية الاستعمارية سابقاً في ليبيا.

د- شلالات درنة : تعتبر إحدى الأماكن الطبيعية ذات الجمال الأخاذ في جنوب مدينة درنة والواقعة عند الجبل الأخضر، حيث تتميز بمياهها العذبة الجميلة القادمة من الجبال، بالإضافة إلى غلّي الشلالات والتي يبلغ طولها حوالي 20 م. وتعتبر هذه المنطقة مكان مناسب لعمل الرحلات البرية القصيرة.

هـ- منطقة رأس الهلال : رأس الهلال هي قرية في الجبل الأخضر في ليبيا، تقع غرب مدينة درنة بحوالي 40 كم. بلغ سكانها 2,235 نسمة حسب تعداد عام 2006، واتخذت منطقة رأس الهلال اسمها على الأرجح من شكل رأسها البحري الذي يشبه الهلال عندما تراه من أعلى الجبل. تشتهر منطقة رأس الهلال بوجود شاطئها الأخضر حيث تلتقي الغابة مع البحر، وكذلك شلالها الذي يقع فوق الجبل. ورغم امتداد الساحل الليبي حوالي 1900 كم، إلا أن شواطئه بعيدة غالباً عن أي غابات، لكن منطقة رأس الهلال تمثل استثناء على ذلك، حيث أن الغابات قريبة جداً من البحر، الأمر الذي جعل هذه المنطقة من المناطق المفضلة للمصطافين في ليبيا (ويكيبيديا، رأس الهلال).

و- وادي الخبطة: يقع الوادي في مدينة درنة بليبيا، إلى شرق المدينة بمسافة 24 كيلومتر تقريباً. ويتميز بوجود المناظر الطبيعية الخلابة على الرغم من صغر حجمه، فهو يتميز بكل المتناقضات، من حيث وجود جبل صخري كبير ويقابله من الجهة الأخرى جبل رملي ضخم بينما على الجانبين الآخرين يوجد مسطح مائي مبدع يلتقي به الماء العذب لبحيرة الوادي بالماء المالح للبحر الأبيض المتوسط ويطلق عليه منطقة الخليج (Yallabook.com)

الشكل رقم (2): وادي الخبطة شرق درنة



المصدر: libyaakhbar.com

ز- وادي مرقص: يقع وادي مرقص في منطقة الأثرون " غرب درنة" ويتميز بوجود الأشجار المثمرة والمياه العذبة ورائحة أشجار البطوم والعرعار والإكليل والشيخ و أشجار العنب والرمان والموز والنخيل و الحروب وكذلك عين العسل في منتصف الوادي وأصوات الطيور التي تتخذ من هذه الجنة ملاذا لها كما فعل القديس مرقص. وهناك كهف مرقص في أعلى الوادي و الذي لجأ إليه القديس مرقص واتباعه هربا من بطش الرومان وقاموا بتأسيس أوشاز أو كهوف في الأجراف في واجهات الانحدارات الجبلية الصخرية بمجاهل أودية الجبل الأخضر (أهل البيت, 2018)

ط-المنتجعات السياحية: تضم درنة عدة منتجعات سياحية يمكن أن تقام فيها عدة أنواع من السياحة مثل السياحة الشاطئية وسياحة الترفيه وسياحة تسلق الجبال والمغامرات.... الخ. ومن أمثلتها منتجع إيميليا الواقع في مدخل المدينة الغربي وهو الأول من نوعه في مدينة درنة يقصده الباحثون عن الرفاهية والراحة من داخل المدينة وخارجها كما يوجد به قاعة للمناسبات ومحلات ومطاعم تلبي طلبات الزائرين, وكذلك منتجع الينابيع الواقع في منطقة الأثرون غرب مدينة درنة و يقع المنتجع بين البحر والجبل على خلاف منتجع شحات السياحي الذي يقع في منطقة جبلية ويعد من اروع المنتجعات بالمنطقة الشرقية لما تتميز به منطقة رأس الهلال من سحر قد يبهز الناظرين.

ظ-المطاعم الشعبية: يعتبر الطعام الشعبي الليبي من أبرز مظاهر التراث الثقافي والذي تتميز به مدينة درنة بشكل أكبر من غيرها في ليبيا وهذه الأطعمة المقدمة تلاقى رواجاً كبيراً داخل البيئات المحلية والعربية وتمتد أيضاً للبيئات الدولية ويمكن أن تشكل عنصر جذب سياحي بسبب ما يتميز به المطبخ الليبي بصفة عامة والدردناوي بصفة خاصة من تنوع كبير في الوجبات المقدمة مع خاصية المذاق المميز جدا الذي تتميز به الأطباق الليبية جنبا إلى جنب مع انخفاض أسعار هذه الأطباق المقدمة في المطاعم الشعبية مقارنة بأسعار الأطباق المناظرة. ومن أشهر هذه المطاعم في مدينة درنة سلسلة مطاعم برجم الشهيرة .

3- أبرز معوقات التنمية السياحية في درنة:

على الرغم من وجود تنوع كبير في المقومات السياحية في منطقة درنة , إلا أن الأمر لا يخلو من وجود عدة معوقات تحول دون الاستفادة من هذه المقدرات السياحية الهامة, ويتمثل أبرزها في عدم الاستقرار السياسي والأمني باعتبار أن السياحة صناعة لا تزدهر ولا تقوم في الأساس بدون هذا النوع الهام جدا من الاستقرار والذي يغيب عن ليبيا في الفترات الأخيرة , ومن المعروف هنا أن الطلب السياحي مرتبط بشكل كبير بالاستقرار السياسي والأمني. وتبرز أيضا بشدة مشكلة ضعف الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية, وعدم تخصيص الحكومة ميزانية كبيرة للإنفاق على قطاع السياحة وكذلك غياب التشريعات والقوانين التي تنظم النشاط السياحي, فضلا عن غياب دور القطاع العام في قيام أو حتى التمهيد لقيام تنمية سياحية منشودة عن طريق استراتيجيات التخطيط المختلفة, حيث يبلغ التخطيط ذروة الأهمية في الدول التي تتبع نظام الاقتصاد الموجه لأن تعبئة إمكانيات الدولة وتوجيه الانتاج فيها بمعرفة الدولة يضفي عليها مسؤوليات جسام تقتضي أن يكون هذا التوجيه وتلك التعبئة موجّهين بغاية معينة وهي الهدف العام (صالح, 2013), وبمراعاة هنا أن التخطيط السياحي الناجح هو الذي ينجح في التوصل إلى تحقيق الأهداف المأمولة والتعامل بنجاح مع كافة ابعاد التنمية المطلوبة خاصة تلك الأبعاد ذات الحساسية الكبيرة بالنسبة لقطاع السياحة (قطاع شامل يقوم على تفاعلات سياسية- اقتصادية-بيئية اجتماعية... الخ), فإن التوصل إلى تحقيق أهداف التنمية السياحية يبدو بعيد جدا من خلال مراقبة ما تحقق في ليبيا " ومن خلال وضع ليبيا التنافسي الدولي والاقليمي (الغزواني, 2016).

وأيا من أهم تلك المعوقات البارزة هو النقص في الكوادر والخبرات السياحية المؤهلة التي يمكن أن تقود نحو تطور قطاع السياحة واستغلال كافة المقدرات السياحية " في منطقة درنة" بالشكل الأمثل . ومما لا يخفى عليه هنا هو أن قطاع السياحة قطاع خدمي يعتمد في نجاحه على وجود الكوادر المدربة سواء على مستويات التخطيط والتسويق أو على مستوى التعامل المباشر مع السائح. ويرتبط بهذه النقطة عدم وجود برامج تدريبية خاصة بتأهيل العاملين داخل القطاع السياحي وضعف برامج التسويق السياحي الموجهة للسائح داخل وخارج ليبيا فضلا عن ضعف المشاركة الفعالة للدولة في المعارض السياحية المحلية و الدولية والتي يكون لها الأثر الأكبر في عرض وتقديم والدعاية لأهم المقاصد السياحية الموجودة في ليبيا ومنها منطقة درنة .

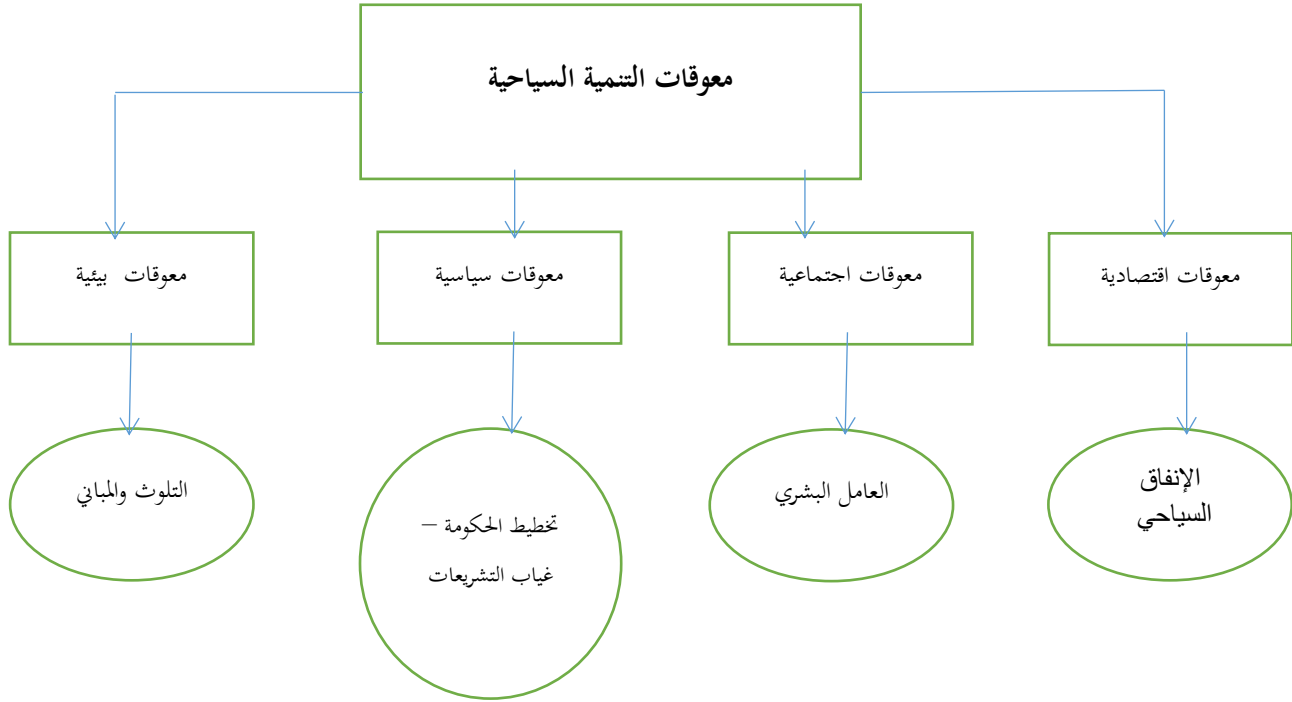
وأيا من أخطر المشاكل التي تواجه التنمية السياحية في منطقة درنة هو عدم توافر بنية تحتية مناسبة لتطلعات ورغبات السائح " المحليين والدوليين " , فعلى الرغم من توفر المقاصد السياحية الجذابة في المنطقة, إلا أن هناك قصور واضح في التعامل معها من حيث توفير الخدمات المختلفة التي يحتاج إليها السائحون في تنقلاتهم, ومن أهمها توفير شبكات خاصة بالانتقال بين المناطق السياحية المختلفة, أو توفير خدمات الاتصالات والإنترنت داخل المرافق والمنتجعات السياحية في منطقة درنة , بالإضافة إلى وجود مشكلة غياب التسهيلات المعاونة التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته وتنقلاته داخل المناطق السياحية المختلفة مثل عدم وجود محلات خدمية قريبة من المقصد السياحي " مثل محلات السوبر ماركت أو محلات حلاقة أو محلات بيع كروت اتصالات هاتفية".....الخ. كما تبرز هنا مشكلة عدم تخصيص الإعلام الليبي مساحات وبرامج كافية للتنويه والإشارة والدعاية

إلى هذه المقاصد السياحية البارزة مثل منطقة درنة، وهذه المشكلة تلقى بظلالها السيئة في أن هذه المقاصد تفقد قيمتها وأهميتها بسبب تجاهلها من قبل أجهزة الدولة الإعلامية .

كذلك من ضمن أهم المشاكل البارزة التي تعاني منها المنطقة من وجهة النظر الاجتماعية والثقافية هو العامل البشري حيث عدم تقبل الفئات السكانية المختلفة في الغالب لفكرة السياحة واعتبار أن الظاهرة السياحية هي ظاهرة سيئة يشوبها الكثير من العيوب والتعدي على استقلالية الآخرين وحياتهم فضلا عن من يعتبر أن السياحة الدولية هي نوع من أنواع الغزو الثقافي وتنقل الجواسيس داخل أفواج السياحة الدولية الوافدة إلى الدولة. وقد تبرز هنا أيضا مشكلة التعدي على بعض الأفواج السياحية لأسباب مختلفة أهمها غياب الوازع الديني وضعف الثقافة.

هناك أيضا عدة مشاكل جانبية تتمثل في حدوث موجات كبيرة من التلوث بفعل تراكم المكبات العشوائية للقمامة، فضلا عن التعدي على الأبنية السكنية التاريخية باستعمال مناقض لوظيفتها الأصلية للجهل بمعرفة القيمة التاريخية للأبنية باعتبار أنها ممكن أن تشكل موروث سياحي قديم، ومركز جذب سياحي في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك أيضا تبرز مشكلة تمزق النسيج الاجتماعي للمدينة وذلك بفعل نزوح السكان الأصليين وتفكك التركيب الاجتماعي نتيجة لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية مختلفة مما يضع المدينة تحت خطر فقدان الأصالة والتي تبرز بكونها أهم المقدرات السياحية الاجتماعية لأي مقصد سياحي . وأيضا وجود بعض المشكلات المعمارية التي تشوه شكل المدينة من أهمها مشكلة الهدم والبناء العشوائي في المنطقة دون مراعاة التشريعات القانونية باعتبار أن ذلك التعدي على المباني التاريخية والقديمة يعتبر محظور من جانب المنظمات السياحية الدولية ويؤدي إلى فقدان المقاصد قيمتها التاريخية والسياحية , فضلا عن مشكلات أخرى أبرزها دخول التقنية الحديثة في مواد البناء؛ مما يؤدي إلى تشويه شكل المباني القديمة والتاريخية في المدينة.

الشكل رقم (3): معوقات التنمية السياحية



المصدر: من إعداد الباحث

4- فرص التنمية السياحية في درنة:

إن تحقيق أي تنمية سياحية منشودة في درنة يجب أن يخضع لعدة شروط ومبادئ معينة يتمثل أبرزها فيما يلي:

أ- تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية الموروث الثقافي والسياحي : ويشمل ذلك تهيئة وإعداد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والتشريعية السليمة والنظر إلى القطاع السياحي كأحد أهم القطاعات التي تحتاج إلى تهيئة ذلك المناخ التشريعي الملائم كونه أحد أضخم الثروات المهددة داخل المجتمع الليبي والتي من الممكن أن تساهم في خلق قاعدة إنتاجية قوية داخل الدولة وتقوية التفاعلات الاقتصادية بين مختلف قطاعات الدولة، ويكون ذلك عن طريق اقرار السياسات المختلفة المشجعة على النهوض بالقطاع السياحي وذلك بهدف تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ومحاولة الخروج من الاعتماد على مصادر دخل معينة في المستقبل، وبالتالي استفادة منطقة درنة من هذا الرواج الاقتصادي المتحقق.

ب- تطوير المنتج السياحي لمواكبة المتطلبات المختلفة للنشاط السياحي: تحتاج صناعة السياحة " بشكل أكبر من غيرها من الصناعات " إلى تطوير و الارتقاء بجودة الخدمات السياحية وتقديم المنتج السياحي بأساليب وطرق جذابة مع توظيف العامل الخاص بالابتكار بسبب خصوصيتها الشديدة وكبر حجم السوق واشتداد المنافسة من ناحية، وتنوع وتعقد وتغير رغبات وحاجات المستهلكين باستمرار من ناحية أخرى. ويتم تقديم المنتج السياحي ضمن إطار هذا السياق سواء بشكل جديد " عرض برامج سياحية وتسويقية جديدة"، أو بشكل مميز " تطوير برامج وعروض سياحية قائمة " أو أن يقدم من خلال أشكال متنوعة جديدة " عرض خدمات خاصة إضافية داخل أو من خلال البرنامج السياحي ". وتحتاج درنة إلى هذا التطور والتنوع في

المنتج السياحي القائم فيها باعتبار إنها منطقة سياحية " بكر" تتطلب التركيز في تقديم وعرض المنتج السياحي حيث يشمل هذا المنتج أيضا تلك المقدرات الطبيعية الموجودة في المنطقة والتي تحتاج إلى التطوير.

ج-الاهتمام بعمل قاعدة قوية من الأبحاث العلمية اللازمة لتطوير اقتصاد منطقة درنة سياحيا: من خلال إعداد وتوفير قاعدة بيانات متطورة تخدم مصالح وتطلعات هذه المنطقة في تحسين مستويات المعيشة وتوفير فرص عمل متنوعة للمواطنين وزيادة دخلهم عن طريق الاشتراك في الأنشطة السياحية المتنوعة, ويكون ذلك عن طريق الاستفادة من مما تعرضه هذه الأبحاث والورقات العلمية وتسخير التوصيات المتعلقة بها في تدعيم الأسس الخاصة بالتنمية السياحية في المنطقة مع التركيز على التشخيص الدقيق للواقع السياحي للمنطقة وما يمكن أن يسبب عرقلة لجهود التنمية السياحية عند وضع البرامج المرتبطة بذلك, مع تقديم المقترحات ذات الصلة والتي تخدم أهداف تحقيق برامج التطوير السياحي في المستقبل.

د- تفعيل دور القطاع الخاص واعتباره شريك أساسي في عملية التنمية: تحتاج صناعة السياحة في درنة إلى وجود أدوار متبادلة لكل القطاعات العامة والخاصة بالدولة " سواء كانت سياسية أو قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية" , وهذه الأدوار المتبادلة من المفترض أن تكون حيوية وهامة جدا للصناعة خاصة ما يمكن أن يؤديه القطاع الخاص من توفير الخدمات المختلفة التي يحتاج إليها القطاع السياحي في المنطقة والتي تعد من أساسيات قيام وديمومة صناعة السياحة. إن قيام أي تنمية سياحية في درنة سوف يعتمد على وجود توازن في تلك الأدوار السابقة مع محاولة تخصيص عدة أدوار مستقلة للقطاع الخاص الذي تعتمد عليه صناعة السياحة بشكل كبير في عملية تحقيق.

هـ- صيانة و إنشاء محميات طبيعية - خلق مساحات خضراء: السياحة هي تجربة فريدة للتعرف على مناطق جديدة وقضاء أوقات ممتعة تقتضي السياحة البيئية أن يتصالح وينسجم الإنسان مع الطبيعة ويصبح جزء من الجهود الرامية إلى الحفاظ عليها , ولتحقيق هذا الهدف فإن جهود الدولة الليبية لا بد أن تتكاتف مع جهود المجتمع المحلي في منطقة درنة لغرض صيانة والمحافظة على البيئة الطبيعية وإقامة منتجعات طبيعية جديدة وتوسيع تلك المساحات الخضراء الصالحة لعمل سياحة الرحلات البرية والطبيعية وأنماط السياحة الترفيهية وممارسة عدة أنواع من الرياضات فضلا عن تنشيط تلك الأنماط السياحية المرتبطة بالشواطئ والسباحة لاتصال تلك المناطق الطبيعية الشاسعة في منطقة درنة "مثل منتجعات ايميليا والينابيع ورأس الهلال والأثرون" بالمناطق البحرية.

الشكل رقم (4): منتجع الينابيع (منطقة الأثرون)



المصدر: Google Images

و- تعزيز الأمن والاستقرار السياحي: إن علاقة السياحة بالأمن تكون علاقة طردية , حيث تزيد نسبة تدفق السياح كلما توفر الأمن في البلاد, والعكس صحيح, وتستشف قدرة الدولة على تأمين حياة وممتلكات السياح من قدرتها على توفير الأمن لمواطنيها داخليا, فهو جزء من المنظومة الداخلية الأمنية في الدول. وتؤثر المشاكل الأمنية والحروب والانقلابات والإرهاب بشكل كبير على السياحة, فالسياحة صناعة حساسة للأزمات الإقليمية والدولية من حروب وأعمال عنف وإرهاب , وكذلك تتأثر بالجرعة والفساد والأمراض وغيرها من عناصر الأمن الوطني, فتعد الحرب "على سبيل المثال" أمر مأساويا بالنسبة للسياحة (رؤوف، منى، 2018) وتعاني ليبيا من غياب الاستقرار الأمني والسياسي لفترات طويلة مما قد يؤثر على شكل ومستقبل السياحة المأمولة في منطقة درنة.

ز- تدعيم البنية التحتية والتسهيلات المعاونة: تتعلق البنية التحتية الأساسية للسياحة بالتجهيزات والانشاءات التي تسمح للسائح بالبقاء في منطقة الإجازة في ظروف مريحة , وأهمها شبكات الطرق والصرف الصحي ومحطات توليد الكهرباء ومصادر الطاقة المختلفة , وبدون هذه التسهيلات فإن السائح يواجه مشاكل عديدة ومضايقات لا حصر لها , بل وقد يستحيل في ظلها استمرارية بقاءه فيها (حسين, 1983). كما تمتد البنية التحتية الأساسية لتشمل الدور الإعلامي وما يمكن أن يقوم به من الدعاية للمناطق السياحية في درنة والاستثمارات السياحية المختلفة. بينما تتمثل التسهيلات المعاونة في تلك المحلات والأنشطة التجارية البسيطة الموجودة في مناطق الإجازات مثل محلات بيع التذكارات السياحية ومحلات التحف وتلك المحلات التي توجه أنشطتها وخدماتها إلى سكان المنطقة الدائمين ويستفيد منها السائحون مثل البنوك والصيدليات والمطاعم الشعبية ومحلات المواد الغذائية والملاهي ودور اللهو والتسلية.... الخ فضلا عن تسهيلات أخرى مثل توفير الخدمات الإرشادية بالمواقع الأثرية- إقامة المهرجانات والمعارض كمهرجان الفروسية.

ط- توفير الكوادر والخبرات المتخصصة المؤهلة: لا يختلف اثنان على أن العنصر البشري هو الحلقة الأهم في أى منظومة عمل, خاصة قطاع السياحة, الذي يتجاوز حجمه أعداد كبيرة تبلغ عشرات الملايين على المستوى العالمي . وللدلالة على أهمية

البشر وإنجاحهم العمل المطلوب، بل واستدامة العمل السياحي وفقا للتوجه العالمى الجديد وتماشيا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وقع اختيار منظمة السياحة العالمية خلال اجتماع لجنتها رقم ٤٨ لإقليم الشرق الأوسط، على العنصر البشرى، وتخصيص المؤتمر الذى تم تنظيمه خلال اليوم الثانى من الاجتماع بعنوان «الوعى السياحي والقدرات البشرية.. نحو مجتمع سياحي مستدام . (شراي، 2022)». والعنصر البشرى بما يضم من كوادر وخبرات سياحية مؤهلة ومتدربة هو المحرك الرئيسى لأي تنمية سياحية والذي تحتاجه المناطق السياحية في درنة للاستفادة منها واستغلالها على الوجه الأمثل.

الخاتمة

1- النتائج : من بين النتائج المتحصل عليها :

- تمتلك منطقة درنة العديد من المقومات والثروات الطبيعية لتنشيط القطاع السياحي ، لكنها تعاني من نقص واضح في البنية التحتية الأساسية بكل أنواعها والخدمات المرافقة اللازمة لقيام التنمية السياحية بالمنطقة بالإضافة إلى الغياب الواضح لدور الدولة في تفعيل النشاط السياحي وعدم الاهتمام بالمواقع الأثرية وصيانتها.

- تعاني المنطقة من غياب التشريعات اللازمة للاستفادة من النشاط السياحي مثل تخصيص الأراضي وإقامة منتجعات سياحية وكافة التسهيلات القانونية.... الخ وعدم تخصيص ميزانيات كبيرة للقطاع السياحي فضلا عن الغياب الواضح لدور القطاع العام في الاستفادة من المقدرات السياحية بالمنطقة وكذلك عدم تفعيل دور القطاع الخاص والاستثمارات السياحية المرتبطة بها في التمهيد لقيام أي تنمية سياحية.

- تعاني المنطقة من نقص واضح في البنية التحتية الخاصة بالمعلومات السياحية من حيث عدم وجود مراكز معلومات سياحية أو أدلة وعلامات إرشادية خاصة بالمواقع الأثرية والتاريخية بالمنطقة، بالإضافة إلى الغياب الواضح للحملات والبرامج الإعلامية والتسويقية المختلفة والتي تهدف إلى تعريف المواطنين والأجانب بالتراث السياحي والثقافي و تنظيم الفعاليات السياحية المختلفة داخل المنطقة .

- من أهم المشكلات التي تعاني منها المنطقة في سبيل الوصول للتنمية السياحية المنشودة هو عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد بصفة عامة وغياب العنصر الخاص بالأمن والذي يعد في مقدمة اعتبارات السائح المحلي أو الدولي عند التفكير في القيام برحلات سياحية، وتضم هذه الاعتبارات والمعوقات السياسية أيضا غياب التخطيط الحكومي الخاص بالتعامل مع الأزمات الخاصة بالقطاع السياحي.

- تبرز عدة معوقات اجتماعية هامة جدا تعيق إمكانية استغلال المقدرات السياحية الموجودة في المنطقة ومن أبرزها طبيعة التركيبة السكانية الخاصة بالمنطقة حيث عدم تقبل العناصر الغريبة والوافدة واعتبار أن النشاط السياحي هو نشاط محرم شرعا، فضلا عن مشاكل أخرى متعلقة بغياب العناصر والكوادر السياحية المؤهلة لنشر الوعي السياحي وتوجيه الأنظار نحو الثروات السياحية بالمنطقة.

2-التوصيات:

- التوسع في إنشاء البنية التحتية الرئيسية خاصة فنادق سياحية عالية التصنيف.
- تشجيع وتحفيز قطاع السياحة الخاص من خلال ترخيص وإنشاء المنتجعات السياحية والمطاعم وشركات السفر والسياحة.
- إعادة بناء وترميم المباني القديمة بالمدينة، والمحافظة على أشكال التصميم العمراني التاريخي بها.
- الاهتمام بالسياحة الثقافية وتشجيع الحرفيين والمصنوعات اليدوية بالمدينة، والمحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية.
- المحافظة على الغابات من خلال القيام بحملات التشجير وإنشاء حدائق عامة للتسلية والراحة.
- تفعيل القوانين الخاصة بحماية الموروث الثقافي والأثري من السرقة وحمايته من تلوث البيئة.
- التنقيب على المواقع الأثرية وصيانتها وترميمها عن طريق الاستعانة بالخبراء.
- إقامة دورات تأهيلية وتدريبية للعاملين في مجال الخدمات السياحية وكذلك إقامة المهرجانات الثقافية.

-قائمة المراجع:**أولاً: المراجع العربية**

- 1- الغزواني، ناصر والنفاقي، ياسين(2021) تأثير التسويق الحسي على مردود صناعة السياحة الداخلية الليبية " معوقات التأثير "، مجلة الميادين الاقتصادية، الجزائر، العدد4، المجلد1، 2021.
- 2- الدعوكي، عبد الله عمر سالم(2018) التباين البيئي في ليبيا وأثره على الاستثمار السياحي "دراسة مقارنة لمدينتي صبراتة وغدامس" مجلة كلية التربية، العدد العاشر 2018، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 3- الكروي، ليلي، الجمال، إسلام و، ماهر، نادية(2019) إستراتيجية تسويقية لتنشيط السياحة الداخلية في ليبيا :دراسة تطبيقية على مدينة شحات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد16، العدد2، 2019.
- 4- المناعي، عبد الرؤوف إبراهيم (2013): اكتشاف ليبيا، القاهرة. جمهورية مصر العربية
- 5- السيسي، ماهر عبد الخالق(2001) مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- 6- الكحلي، ياسين (2001) دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صحيفة الجزيرة السعودية، الطبعة الأولى، العدد 10565، سبتمبر 2001.
- 7- الكاسح، عادل (2102) جغرافية السياحة في إقليم المنطقة الشرقية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.
- 8- المقرحي، هدي(2012) العوامل المحددة للطلب على السياحة المحلية دراسة حالة :سياحة الاصطياف في سهل بنغازي. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قارونوس.
- 9- العالم، عائشة وبن سعود رحاب(2019) السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها (دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوة الخمسة) مجلة جامعة بنغازي العلمية (9102) مجلد :0(29صفحة 56-83.
- 10- الغزواني، ناصر عبد الكريم (2016) تقييم إمكانيات وفرص قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء معطيات التنافس الدولي والمحلي "السليبات والعلاج"، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الأول العدد3- " بحث رقم- 15316
- 11- بكير، محمد الفتحي(2001)، جغرافية مصر السياحية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- 1-Columbo- Rossi-Zanchi(1997) Laboratorio dei servizi di ricevimento –Markes Editore
Milano.
(1999). International Tourism : A Global Perspective (Eduardo Fayos-Sola,2-Chuck Y. Gee
Spain . Madrid, World Tourism Organization,Second Edition